المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

08/01/2015

نيابة الرشيدية تنظم دورة تكوينية حول المساواة بين الجنسين

أسدل الستار يوم الجمعة الماضي على فعاليات الدورة التكوينية التي استفادت منها أزيد من 60 مؤطرة بالأندية الحقوقية بمختلف المؤسسات التعليمية بنيابة الرشيدية، وتندرج هذه الدورة التكوينية التي نظمت **بدعم من المجلس الوطني لحقوق الانسان** على مدى يومين بالفرع الاقليمي للمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين في إطار تنفيذ اتفاقية الشراكة والتعاون المبرمة بين النيابة الاقليمية واللجنة الجهوية لحقوق الانسان بالرشيدية ورزازات والتي من بين أهدافها النهوض بحقوق الانسان وتعزيزها وترسيخها في منظومة التربية والتكوين من خلال وضع وإنجاز وتتبع وتقويم أنشطة مشتركة وكذا تعزيز إشعاع المؤسسة وانفتاحها على محيطها.

وتروم هذه الدورة التي اختير لها شعار " أندية التربية على المواطنة وحقوق الانسان آلية أساسية لتكريس المساواة بين الجنسين بالوسط المدرسي " تطوير وتقوية كفايات وقدرات المنشطين وتعزيز تأطير المؤسسات التعليمية في مجال التربية على المواطنة وحقوق الانسان في أفق تحفيز المتعلمين على الاسهام في بلورة المعاني السامية للمسؤولية والانضباط وروح التعاون والتضامن من خلال إرساء أسس التفاهم واحترام الاختلاف ونبذ العنف.

وفي كلمة بالمناسبة نوه نائب الوزارة السيد عبد الرزاق غزاوي بالمجهودات التي ما فتئت تقوم بها اللجنة الجهوية لحقوق الانسان بالرشيدية ورزازات من أجل ترسيخ ثقافة حقوق الانسان بالفضاء المدرسي عبر دعمها المتواصل لمختلف الأنشطة الحقوقية وحضورها المستمر في المحطات والمناسبات التربوية ، ودعا المشاركات في هذه الدورة إلى الترشيح بكثافة لشغل مختلف مناصب المسؤولية بالقطاع من أجل تعزيز حكامة المنظومة التربوية ودور المرأة في القطاع من خلال مساهمتها في الفعل والقرار التربوي، وأضاف أنه من هذا المنطلق تأتي هذه الدورة التكوينية والتي تروم مأسسة المساواة بين الجنسين من خلال إدماج مقاربة النوع في المنظومة التربوية علاوة على ترسيخ قيم المساواة بين الذكور والإناث وذلك من خلال وضع مخططات عمل تستهدف تبني مبادئ الإنصاف وتكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين، انطلاقا من الاندية التربوية باعتبارها المشتل الطبيعي لغرس القيم في أوساط الناشئة، وباعتبارها المجال الذي يمكن من خلاله القضاء على جميع الصور النمطية واستئصال الأفكار والمفاهيم السلبية بالوسط المدرسي .

وفي السياق ذاته ذكر ممثل اللجنة الجهوية لحقوق الانسان بالرشيدية ورزازات السيد لحسن ايت لفقيه في كلمة ألقاها نيابة عن رئيسة اللجنة الجهوية بالمحطات السابقة التي تم التنسيق من خلالها مع النيابة الاقليمية لتنفيذ برامج حقوقية خاصة في مجال جبر الضرر الجماعي وضمنه الحفظ الايجابي للذاكرة ، وأكد أن هذه الدورة التكوينية تأتي في إطار النهوض بثقافة حقوق الإنسان في عمل أندية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان بالمؤسسات التعليمية ، وأضاف أن العمل الحقوقي لا يندرج في الحماية وحدها بل في تعزيز ثقافة حقوق الإنسان ونشرها وتذييعها على نطاق واسع خاصة وأن هناك مجالات حقوقية أخرى كمشاكل التعدد الثقافي وتمدرس الرحل والحقوق اللغوية والثقافية .

ومن بين المحاور الاساسية التي ارتكزت عليها هذه الدورة التكوينية خلال اليوم الأول : الشرعة الدولية لحقوق الانسان واتفاقية "سيداو" والنوع الاجتماعي والحركة النسائية المغربية "من المناصفة الى المساواة" وهي محاور حقوقية بامتياز في حين خصص اليوم الثاني لمحاور تقنية بيداغوجية همت مرجعيات تأطير أندية التربية على المواطنة وحقوق الانسان ومقاربة التثقيف بالنظير إضافة الى تقنيات وآليات التنشيط والتواصل وتدبير اجتماعات النادي .

كما تم تنظيم ورشات موضوعاتية ، اعتمدت مقاربة حقوقية وتربوية في فتح وتعميق النقاش، حيث تميزت مداخلات المشاركات بالجدية وبحمولها القيمة ساهمت بشكل قوي في انجاح هاته الدورة التكوينية .

http://www.meknespress.com/articles/details/6494/%D9%86%D9%8A%D8%A7%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%B4%D9%8A%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D9%86%D8%B8%D9%85-%D8%AF%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D8%AA%D9%83%D9%88%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A9.html

الأغلبية والمعارضة تتوافقان بعد جدل كبير حول 16 سنة كحد أدنى لسن العمل

◆ مكتب الرباط: أوسي موح لحسن

باستثناء ممثل الفريق الفيدرالي، صوت أعضاء لجنة العدل والتشريع بمجلس المستشارين يوم أمس الثلاثاء بالأغلبية على مشروع قانون رقم 19.12 بتحديد شروط الشغل والتشغيل المتعلقة بالعمال المنزليين، واعتمد 16 سنة كحد أدنى لسن العمل كما تضمنه المشروع الحكومي.

وقال محمد لشكر المستشار البرلماني عن الفريق الفيدرالي إنه «لم يصوت على المشروع كما اقترحته الحكومة»، وأن «فريقه قدم تعديلات عليه، وتشبث بمضمون الرأي الاستشاري للمجلس الوطني لحقوق الإنسان والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والذين اقترحا 18 سنة كحد أدنى للعمل»، وهو ما رفضته فرق أخرى بالغرفة الثانية ومنها فرق الأغلبية بالغرفة التي تشكل امتدادا للمعارضة بالغرفة الأولى ومنها فرق الأصالة والمعاصرة والفريق الاشتراكي والاستقلالي والدستوري، والتي تماهت مع رأي فرق المعارضة بالغرفة.

المشروع الذي تم التصويت عليه بلجنة العدل والتشريع والمنتظر أن يحال على جلسة تشريعية للمصادقة عليه، كان موضوع رأي من طرف المجلس الوطني لحقوق الإنسان، والذي توصل بتاريخ 20 شتنبر 2013 بطلب إبداء الرأي حوله من طرف رئيس مجلس المستشارين. المجلس أوصى في رأيه بأن يحدد مشروع القانون السن الأدنى للاستخدام في العمل المنزلي في 18 سنة. واقترح القيام بمسعى يطابق بين مقتضيات مشروع القانون وأحكام مدونة الشغل، بشكل يغطي جوانب أخرى تتصل بالضمانات القانونية الممنوحة لهذه الفئة من العمال، من قبيل الجوانب المتعلقة باتفاقيات العمل الجماعية وحماية الأمومة وساعات العمل العادية والراحة الأسبوعية والراحة التعويضية وعلاوة الأقدمية والضمانات التعاقدية. واقترح المجلس اعتماد أحكام سن التقاعد المنصوص عليها في مدونة الشغل التي تحدد سن التقاعد في 60 سنة. واقترح أيضا التنصيص صراحة في مقتضى عام يتم إدراجه ضمن مقتضيات مشروع القانون على بعض الضمانات الأساسية المتعلقة بحقوق العمال المنزليين، خاصة الحرية النقابية والحق في التنظيم والمساواة في الأجور والتسجيل في الضمان الاجتماعي والتغطية الصحية الأساسية. كما أوصى بأن ينص نموذج عقد العمل الخاص بالعمال المنزليين، بالإضافة إلى الشروط العامة المنصوص عليها في تشريعات العمل، على أحكام تحدد نوع العمل الذي يتعين القيام به والأجر وطريقة حسابه ودورية أدائه والمدفوعات العينية وقيمتها النقدية ومعدل الأجور أو التعويض عن ساعات العمل الإضافية وساعات العمل العادية والإجازة السنوية المدفوعة الأجر.

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أوصى بدوره في دورته العادية الثانية والثلاثين بمنع تشغيل الأطفال دون 15 سنة كاملة في العمل المنزلي المأجور، وربط هذا المنع بتدابير تسمح بانتشال الطفلات والأطفال من وضعية التشغيل التي يوجدون عليها حاليا. ودعا لمطابقة الوضعية القانونية الناتجة عن التشريع الجديد لالتزامات المغرب المنبثقة عن الاتفاقيات المصادق عليها. كما أوصى بالعمل على القضاء الفوري على جلب واستغلال المهاجرين للقيام بالأعمال المنزلية دون إبرام عقود خاصة مؤشر عليها من لدن الإدارة المختصة، واعتماد مقاربة حقوقية وإدماج جميع الأجراء في مجال تطبيق مدونة الشغل ونظام الضمان الاجتماعي مع اعتبار الخصوصيات المرتبطة بطبيعة هذا العمل.

المشروع كان قد أعد في عهد وزير التشغيل والتكوين المهني السابق جمال أغماني، ويرمي، حسب الحكومة، إلى تنزيل مقتضيات الدستور الجديد، والسعي إلى تنظيم العلاقة الشغلية لهذه الفئة، واستكمال النصوص التطبيقية لمدونة الشغل، خاصة المادة الرابعة منها التي أقرت إصدار قانون خاص يحدد شروط الشغل والتشغيل الخاصة بالعمال المنزليين، وأيضا تنفيذ أحد بنود خطة العمل الوطنية للطفولة 2006-2016 بعد مصادقة منظمة العمل الدولية، خلال دورتها الـ100 على اتفاقية وتوصية دولية حول العمل اللائق للعمال المنزليين حيث كان المغرب من بين الدول التي صوتت لصالح إقرار هذه الاتفاقية الدولية.

ومنع المشروع تشغيل الأفراد ما دون سن 15 سنة، بينما يضع شروطا بالنسبة لتشغيل الأفراد ما بين 15 و18 سنة تتمثل في ضرورة الحصول على رخصة مكتوبة من الأبوين أو ولي الأمر شريطة عدم تشغيلهم في الأشغال الشاقة، كما ينظم الراحة الأسبوعية والعطلة السنوية وأيام الأعياد الوطنية والدينية.

بلاغ صحفي حول تأجيل مهرجان العيون الدولي لمسرح الشارع للمرة الثانية

بلاغ صحفي

تعلن جمعية أوديسا للثقافة والفن أنها قررت وللمرة الثانية تأجيل مهرجان العيون الدولي لمسرح الشارع الذي كان من المنتظر أن يتم تنظيمه بمدينة العيون من 16 إلى 18 يناير 2015، وذلك إلى غاية الفترة الممتدة من 6 إلى 8 مارس 2015.

وتعود الأسباب الرئيسية لهذا التأجيل الاضطراري إلى عدم تمكن الجمعية من تحصيل الدعم الكافي لإنجاح هذه التظاهرة الدولية التي ستعرف مشاركة عدة فرق مسرحية من: المغرب، فرنسا، اسبانيا، وهولندا. فرغم محاولات الجمعية لتعبئة عدة شراكات عبر توجهها لعدد من المؤسسات العمومية والخاصة لطلب دعمها ومساندتها لهذه التظاهرة الفنية والثقافية خاصة بمدينة العيون والجهات الصحراوية الثلاث، اصطدمت مجهوداتها واتصالاتها عموما بنوع من اللامبالاة، وفي أحسن الأحوال تلقت دعوتنا تجاوبا من قبل بعض المؤسسات على شكل وعود لم تعرف بعد طريقها للتحقق، باستثناء بعض الاستجابات القليلة والمشكورة التي عبرت عنها بالملموس كل من وزارة الثقافة ومؤسسة المسرح الوطني محمد الخامس، **المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، الشيء الذي يدفعنا إلى التساؤل عن دور بعض مؤسسات الدولة بأقاليمنا الجنوبية ومدى انخراطها في تنفيذ مضامين الخطابات الملكية السامية التي تضع الثقافة والفن في صلب اهتماماتها في إطار المخططات التنموية الجديدة والإصلاحات العميقة والأوراش الكبرى للنهوض بالجيل الجديد من الحقوق الاقتصادية، والاجتماعية والثقافية.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه التظاهرة الدولية التي تنظم بدعم من وزارة الثقافة تندرج في إطار سعي الجمعية إلى فك العزلة الثقافية والفنية التي تعيشها الأقاليم الجنوبية للمملكة، والتي تعود إلى البعد الجغرافي عن المركز وقلة البنيات التحتية الثقافيّة، وتواضع الدعم المقدم للجمعيات العاملة في المجال الثقافي.

وتراهن الجمعية من خلال مهرجان العيون الدولي لمسرح الشارع على التعريف بساحة المشور كفضاء للتبادل الثقافي والفني بين شعوب العالم لترسيخ قيم السلم والسلام وتأكيد قدرة مدينة العيون على احتضان تظاهرات من هذا الحجم في أفق أن تتحول إلى قبلة لفناني ومثقفي العالم

http://www.nountoday.com/news1303.html

الواقع الحقوقي بالرشيدية..بين التفعيل الناجع و النمطية المفتعلة

حنان الشاد

يعد **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** مؤسسة جماعية مستقلة ووطنية أنشئ بمقتضى الظهير رقم 1-11-19 بتاريخ 25 ربيع الأول 1432 الموافق ل 1 مارس 2011. ومن أجل ممارسة مهامه بشكل متكامل وعلى أحسن وجه, تساعده لجان مرفقة على شكل هياكل إقليمية من اجل ضمان حماية الحقوق على المستويين المحلي والإقليمي , كما تقوم تلك اللجان الجهوية بإنشاء مراصد إقليمية تكون مهمتها المساهمة في تنفيذ برامج ومشاريع المجلس من اجل غاية تعزيز حقوق الإنسان على المستوى الوطني.

على ضوء هذا التعريف الشمولي في مضمونه.نتوقف عند إحدى المحطات بالسنة الماضية بتاريخ 26 دجنبر والتي خلالها تم إسدال الستار على فعاليات الدورة التكوينية التي نظمت بدعم من المجلس الوطني لحقوق الإنسان في إطار تنفيذ اتفاقية الشراكة والتعاون بين النيابة الإقليمية بالرشيدية واللجنة الجهوية لحقوق الإنسان الرشيدية-ورزازات تحت شعار "أندية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان آلية أساسية لتكريس المساواة بين الجنسين بالوسط المدرسي".

بهذا تكون اللجنة الجهوية قد جسدت الحضور العملي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان كما هو مطلوب ومفروض. لكن ومع ذلك تبقى الدورة التكوينية في حدود يومين وبما تحمله في جعبتها من مضمون ثقيل يخدم الأهداف الحقوقية على المدى القريب والمدى البعيد غير مقنعة وغير كافية في رأي بعض الأساتذة والمؤطرين والمؤطرات بل غير مجدية في غياب التكوين المستمر والفعال بكل معاييره..خاصة وان إقليم الرشيدية يعرف ركودا متفاوتا وتهميشا سحيقا فيما يخص تنفيذ برامج ومشاريع المجلس الرامية إلى ترسيخ ثقافة حقوق الإنسان محليا, إقليميا ووطنيا.

وفي تصريح لها بوكالة المغرب العربي للأنباء بتاريخ 19 شتنبر 2014, أوضحت السيدة فاطمة عراش رئيسة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالرشيدية-ورزازات أن اللجنة تعمل وبإشراك كافة الفاعلين والمتدخلين في المجال الحقوقي من سلطات محلية وإقليمية ومصالح خارجية ومنتخبون وفعاليات المجتمع المدني.كما أكدت أن دور اللجنة يعد آلية للحكامة في مجال النهوض بثقافة حقوق الإنسان.هذا وقد أشارت أيضا إلى الإعداد لاتفاقيتي شراكة مع الجمعية الوطنية للسلامة الطرقية –فرع الريصاني ومركز حقوق الإنسان بقلعة مكونة وطبعا الدورة التكوينية السالفة الذكر كانت ضمن الاتفاقيات هي الأخرى...

لكن السؤال المطروح والذي تطرحه مختلف شرائح المجتمع المدني هو هل اللجنة بحجمها التنفيذي والمعتمد عليه من طرف المجلس تنكب فقط على تنفيذ مثل هذه الاتفاقيات البسيطة والنمطية بعذر أنها تخدم الساحة الحقوقية وبرامج المجلس الوطني لحقوق الإنسان؟ في حين أن هناك ملفات حقيقية تستحق الوقوف عندها وتدارسها بجدية وموضوعية وعرضها من اجل الترافع والبث فيها قضائيا.

هنا يمكن رفع الستار عن غياب تام لتأطير الجمعيات والتواصل معها في إطار هادف وموحد بتحريك آليات التتبع والتكوين مما يجعل إقليم الرشيدية بروافده الثقافية والاجتماعية والجغرافية يكتفي بالصمت خوفا وقمعا رغم ثقل القضايا من اغتصاب للأطفال خاصة بالعالم القروي الذي يسكت عنه وتطوى ملفاته بقاعات المحاكم, من تماطل في تمتيع النساء السلاليات بالحق في أراضيهن في إطار المناصفة والمساواة,ناهيك عن زواج القاصرات والعنف ضد النساء وحقوق الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة..كل هذا في انتظار استيقاظ الجمعيات والمنضمات الحقوقية بالإقليم من سباتها الشتوي من أجل تبني احد هذه الملفات والحسم فيه وطنيا.

وهذا إن دل فإنما يدل على احتقان الوضع الداخلي للجمعيات بين الأعضاء والفاعلين وبين الجمعيات كهيئات مستقلة بين بعضها البعض هذا إضافة إلى انكباب البعض على ملفات سياسية بشكل خاص و اهتمامهم بالانتخابات ومصالحهم الشخصية ضاربين مهمتهم ومسؤولياتهم الحقوقية بعرض الحائط والتي تعد بمثابة ميثاق شرف يستند إلى قانون أساسي خاص بالجمعيات والذي يعد إلزاما والعبث بمقتضياته يعاقب عليه بموجب القانون..

لذلك فان اقتصار اللجنة الجهوية بالرشيدية-ورزازت على مثل هذه المبادرات التي لاتسمن ولا تغني من جوع يعد إجحافا كاملا بمهام المجلس الوطني لحقوق الإنسان في أبعاده الوطنية والدولية..

إقليم الرشيدية يناشد ويشجب كل أنواع التهميش والتحقير ويطمح بحاضر جديد متغير للأحسن مع نخب أفضل وبحقوق إنسانية أرقى وأشمل...

http://almaghribia24.com/news3453.html

السينما المغربية المعاصرة تحل ضيفة شرف على كاطالونيا

ستحتضن الخزانة السينمائية الكاطالونية ببرشلونة ما بين 13 و23 يناير الجاري، أيام السينما المغربية المعاصرة، تحت إشراف الكاتب وأستاذ اللغة الإسبانية بجامعة محمد الخامس العربي الحارثي والفنان الإسباني ديفيد كاستيو.

ويساهم في تنظيم هذا الملتقى السينمائي، بالإضافة إلى الخزانة السينمائية، **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** وجمعية من أجل الفن والكرامة (أرتيدا) بالتعاون مع سفارة المغرب في إسبانيا والمركز السينمائي المغربي.

وتهدف هذه الدورة السينمائية، إلى تصحيح التصورات النمطية حول المغرب، والتعريف بالفن السينمائي المغربي الجديد، خاصة التيار السينمائي الذي ظهر خلال تسعينات القرن الماضي، والذي يعبر عن التزام واضح بمجال حقوق الإنسان.

في خضم ذلك سيتم عرض عدد من الأشرطة من ضمنها أفلام للسينمائيين نور الدين لخماري، ونرجس النجار، وفوزي بنسعيدي، وليلى كيلاني ومحمد عسلي ونبيل عيوش، وغيرهم.

وبالموازاة مع هذه الدورة، ستنظم يومي 15 و16 يناير الجاري ورشات عمل ومناقشات بحضور المخرجين السينمائيين المغاربة.

http://www.infomedia.ma/2015/01/06/16575/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D9%86%D9%85%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%B5%D8%B1%D8%A9-%D8%AA%D8%AD%D9%84-%D8%B6%D9%8A%D9%81%D8%A9-%D8%B4%D8%B1

Filmothèque de Catalogne

Le cinéma marocain et les droits de l'Homme prennent quartier à Barcelone

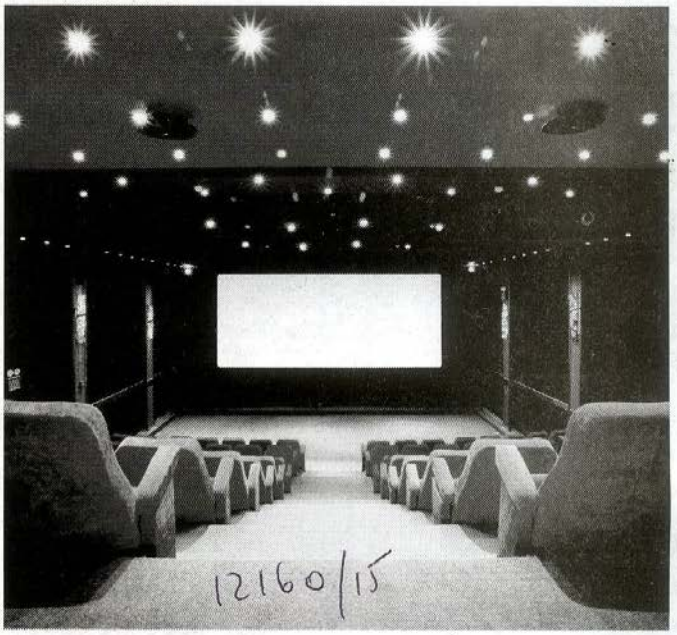

Le cycle de cinéma marocain "Después de Tanger : Un regard éthique sur le mouvement" s'invitera, du 13 au 29 janvier courant, à la Filmothèque de Catalogne à Barcelone.

Initié par la Filmothèque de Catalogne, le Conseil National de Droit de l'Homme (CNDH) et l'Association espagnole Art et Dignité en Action (ARTEDEA), en partenariat avec l'Ambassade du Maroc en Espagne et le Centre Cinématographique Marocain (CCM), cet évènement se veut une occasion pour présenter la nouvelle vague du 7-ème art marocain qui se caractérise par son audace et son innovation, selon les organisateurs.

Au programme de ce cycle, la projection d'une quinzaine de films signés par des cinéastes ayant marqué de leur empreinte le cinéma marocain, comme Narjiss Nejjar, Nourddine Lakhamari, Leila Kilani, Faouzi Bensaidi et l'actrice Morjana Alaou, ont précisé les organisateurs dans un communiqué.

Par ailleurs, les projections seront accompagnées de deux débats, auxquels participeront les cinéastes Faouzi Bensaid, Narjiss Nejjar, Nourddine Lakhamari et Leila Kilani, l'actrice Farah Hamed et des spécialistes du 7ème art.

Prendront également la parole plusieurs académiciens, spécialistes et personnalités du monde de la culture catalan, comme Esteve Riambau, Enric Alberich, Marti Sans, Imma Merino, David Castillo, Said El Kadaoui Mousaoui, Maria Pages et Mohamed Hafi. Ils seront accompagnés de Driss El Yazami, président du CNDH et de Sarim Fassi Fihri, directeur général du CCM, précise la même source.

Né à la fin des années 90, le courant "Después de Tanger" se caractérise par sa liberté, son refus des tabous et son engagement pour les droits de l'Homme. Il a pour objectif de rompre avec les stéréotypes et faire connaître le nouveau cinéma marocain et ses valeurs, en Espagne.

Les films programmés sont "Les yeux secs" de Narjiss Nejjar, "Nos lieux interdits" de Leila Kilani, "Zero" de Nourredine Lakhamari, "My Land" de Nabil Ayouch, "Les héros de l'Inconnu" de Hassan Kher, "A Casablanca, les Anges ne volent pas" de Mohamed Asli, "Mort à vendre" de Faouzi Bensaïd, "Rock the Casbah" de Leila Marrakchi, "Amal" de Ali Benkirane, "Courte vie" de Adil Fadili, "Margelle" de Omar Mouldouira, "La main gauche" de Fadil Chouika et "Mokhtar" de Halima Ouadiri.

Le cinéma marocain et les droits de l'Homme prennent quartier à Barcelone

Le cycle de cinéma marocain "Después de Tanger : Un regard éthique sur le mouvement" s'invitera, du 13 au 29 janvier courant, à la Filmothèque de Catalogne à Barcelone.

Initié par la Filmothèque de Catalogne, le **Conseil national des droits de l'Homme (CNDH)** et l'Association espagnole Art et dignité en action (ARTEDEA), en partenariat avec l'Ambassade du Maroc en Espagne et le Centre cinématographique marocain (CCM), cet évènement se veut une occasion pour présenter la nouvelle vague du 7ème art marocain qui se caractérise par son audace et son innovation, selon les organisateurs.

Au programme de ce cycle, la projection d'une quinzaine de films signés par des cinéastes ayant marqué de leur empreinte le cinéma marocain, comme Narjiss Nejjar, Nourddine Lakhmari, Leila Kilani, Faouzi Bensaidi et l'actrice Morjana Alaou, ont précisé les organisateurs dans un communiqué.

Par ailleurs, les projections seront accompagnées de deux débats, auxquels participeront les cinéastes Faouzi Bensaid, Narjiss Nejjar, Nourddine Lakhmari et Leila Kilani, l'actrice Farah Hamed et des spécialistes du 7ème art.

Prendront également la parole plusieurs académiciens, spécialistes et personnalités du monde de la culture catalan, comme Esteve Riambau, Enric Alberich, Marti Sans, Imma Merino, David Castillo, Said El Kadaoui Mousaoui, Maria Pages et Mohamed Hafi. Ils seront accompagnés de Driss El Yazami, président du CNDH, et de Sarim Fassi Fihri, directeur général du CCM, précise la même source.

Né à la fin des années 90, le courant "Después de Tanger" se caractérise par sa liberté, son refus des tabous et son engagement pour les droits de l'Homme. Il a pour objectif de rompre avec les stéréotypes et faire connaître le nouveau cinéma marocain et ses valeurs en Espagne.

Les films programmés sont "Les yeux secs" de Narjiss Nejjar, "Nos lieux interdits" de Leila Kilani, "Zero" de Nourddine Lakhmari, "My Land" de Nabil Ayouch, "Les héros de l'inconnu" de Hassan Kher, "A Casablanca, les anges ne volent pas" de Mohamed Asli, "Mort à vendre" de Faouzi Bensaïd, "Rock the Casbah" de Leila Marrakchi, "Amal" de Ali Benkirane, "Courte vie" de Adil Fadili, "Margelle" de Omar Mouldouira, "La main gauche" de Fadil Chouika et "Mokhtar" de Halima Ouadiri.

http://www.maghress.com/fr/liberation/57773

Les droits des migrants au centre des débats 9/6/21

L'Organisation démocratique du Travail (ODT) et l'Organisation Démocratique des Travailleurs Immigrés au Maroc ont organisé, le 18 décembre à Rabat, une rencontre pour débattre de la situation des migrants au Maroc. «Ensemble pour promouvoir les droits et la dignité des migrants(es) », est le slogan choisi pour cette manifestation. Asile, traite des êtres humains, immigration, éducation des enfants des migrants... sont autant de sujets abordés à cette occasion. L'objectif d'un tel évènement est de mettre en lumière les interrogations et préoccupations des migrants.

Si les participants étaient unanimes sur les efforts fournis par le Maroc en vue d'améliorer la situation des migrants, ils n'ont pas manqué l'occasion de souligner que de nombreux dysfonctionnements demeurent. La nouvelle politique migratoire mise en place par le Maroc devra être, selon les divers intervenants, renforcée par une stratégie globale d'insertion sociale. Le Maroc a réalisé des avancées notables en la matière, notamment l'opération de régularisation exceptionnelle et le travail de la commission de recours, selon M. Driss Yazami, président du Conseil National des droits de l'homme. Il a également rappelé les défis et les échéances internationales auxquels le Maroc est appelé à prendre part. Cette rencontre a débattu des droits des MRE au même titre que ceux des migrants installés au Maroc. Dans cette optique, le professeur Aziz Benazouz, acteur politique, a mis l'accent sur les droits politiques des MRE dans le cadre de la Constitution de juillet 2011. Ce dernier a appelé le Gouvernement à prioriser le dossier des MRE.

Pour sa part, Mr Driss Ajbali, du conseil de la communauté marocaine à l'étranger, «considère que les migrations constituent un phénomène transversal mais changeant, qu'il convient d'aborder avec de nouvelles visions et de nouvelles approches adaptées aux situations, mais de manière globale cohérente et intégrée.»

Enfin, cette rencontre a été également l'occasion de faire le point sur la situation des migrants installés au >>

Cycle «Después de Tánger : le Maroc aujourd'hui»: Le cinéma marocain à l'assaut de la Catalogne

À l'origine de cet évènement culturel consacré au cinéma marocain, la Filmothèque de Catalogne, le **Conseil national des droits de l'Homme (CNDH)** et l'association espagnole Art et Dignité en Action, en partenariat avec l'ambassade du Royaume du Maroc en Espagne et le Centre cinématographique marocain (CCM).

En effet, ledit cycle, dirigé par les écrivains David Castillo et El Arbi El Harti, montre un engagement sans détour sur la voie des droits humains. Il a comme objectif de rompre avec les stéréotypes et faire découvrir au public espagnol le nouveau cinéma marocain né dans les années 90.

«Ce courant cinématographique se caractérise par sa liberté, son refus des tabous et son engagement dans les droits de l´Homme. Nous exposons une sélection de films qui portent une esthétique marquée par un réalisme accentué, qui traduit les asymétries sociales, culturelles, politiques… en sujet de réflexion éthique», expliquent les organisateurs.

Au programme de ce cycle, la projection d'une quinzaine de films marocains signés par des cinéastes ayant marqué de leur empreinte le 7ème art marocain. Parmi lesquels, «Les yeux secs» de Narjiss Nejjar, «Nos lieux interdits» de Leila Kilani, «Zéro» de Nour-Edine Lakhamari, «La main gauche» de Fadil Chouika, «My Land» de Nabil Ayouch, «Les héros de l'Inconnu» de Hassan Kher, «A Casablanca, les Anges ne volent pas» de Mohamed Asli, «Mort à vendre» de Faouzi Bensaïd, «Rock the Casbah» de Laïla Marrakchi.

Par ailleurs, les projections seront accompagnées de deux débats, auxquels participeront les cinéastes Faouzi Bensaidi, Narjiss Nejjar, Nourddine Lakhamari, Leila Kilani et l'actrice Morjana Alaoui.

A côté de ces derniers, prendront la parole, les académiciens, spécialistes et personnalités culturelles catalans Esteve Riambau, Enric Alberich, Marti Sans, Imma Merino, David Castillo, Saïd El Kadaoui Mousaoui, Maria Pages ainsi que Mohamed Hafi. Ils seront accompagnés par Driss El Yazami, président du CNDH, et Sarim Fassi Fihri, directeur général du CCM.

Une fois de plus, le cycle de cinéma marocain «Después de Tánger : Le Maroc aujourd'hui» sera une occasion de présenter la nouvelle vague du 7ème art marocain qui se caractérise par son audace et son innovation.

http://www.devanture.net/news.php?id=230059

التامك يستمر في تصفية صقور مندوبية السجون

أنهى محمد صالح التامك، المندوب العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج، نهاية الأسبوع الماضي، خدمة مصطفى حلمي، مسؤول العمل الاجتماعي، والذي كان قد عين إلى جانب حفيظ بنهاشم المندوب السابق من قبل الملك محمد السادس عقب إحداث المندوبية العامة ووضعها تحت وصاية الوزير الأول. ولمع نجم الرجل إلى جانب بنهاشم، إذ تولى تسويق صورة المندوبية العامة وكان له حضور وازن في العديد من الملتقيات التي نظمتها المندوبية العامة، كما أن بصمته كانت بارزة في كل التعيينات سواء تعلق الأمر بالمدراء الجهويين أو مديري المؤسسات، إلا أنه منذ قدوم التامك أفل نجم الرجل واكتفى بمهام بسيطة آخرها إلقاؤه كلمة باسم المندوب في دورة تكوينية نظمتها المندوبية بشراكة مع مؤسسة محمد السادس لإدماج السجناء **والمجلس الوطني لحقوق** الإنسان واستفاد منها عشرات مدراء المؤسسات السجنية. الأسبوع الماضي عرف أيضا إنهاء خدمة عبيد الله، رئيس مصلحة الموارد البشرية وهو أحد صقور المندوبية العامة، كان مهاب الجانب خاصة أنه كانت له يد طولى في حركة الانتقالات سواء بالنسبة إلى المدراء أو الموظفين، كما أن بصمته كانت بارزة في القرارات التأديبية التي دأب على رئاسة مجالسها. وأكدت مصادر «المساء» المطلعة أن التامك يتجه نحو تصفية تركة صقور المندوبية التي ورثها عن مخلفات عقود من التدبير الذي وصفته بـ»غير المعقلن» والذي حال دون نهوض المندوبية بدورها كاملا. وأضافت أن صالح التامك الذي يحب الاشتغال في صمت وبعيدا عن الأضواء أعطى أول الإشارات من خلال إعفاء عدة مسؤولين بالمندوبية من بينهم إلحاق رئيس مصلحة التفتيش المركزي لوباريز بإحدى محاكم سلا، ثم إعفاء عبد العاطي بلغازي، رجل حفيظ بنهاشم المدلل، وثم إلحاق رئيس مصلحة البناءات الجديدة بإحدى المحاكم بعد أن ترددت أصداء بالمندوبية عن احتمال إحالته على القضاء نظرا لرصد اختلالات في أشغال بنايات عديدة.حالة من الترقب يعيشها رؤساء مصالح مركزية بالمندوبية وعلى رأسها مصلحة الترحيل بعدما تبين للتامك، تضيف المصادر ذاتها، أن عمليات الترحيل كانت تتم خارج بعض الضوابط وأحيانا بناء على إملاءات بعض الجهات، لهذا عمد إلى إسناد مصلحة الترحيل إلى أحد الأطر الشابة والمشهود لها بالكفاءة مع إحداث ثورة في مجال تقييم عمليات الترحيل، والتي كانت تتم في السالف بطريقة مزاجية، إلا أنها اليوم أصبحت تحت وصاية لجنة متكاملة الأعضاء تحرص على دراسة كل حالة على حدة وفق معايير مضبوطة وشفافية مطلقة، تضيف المصادر ذاتها.وأضافت أن العاملين في الفضاء السجني بدؤوا يتحسسون نتائج برنامج التامك والذي يعد ببزوغ فجر جديد، خاصة وأن العديد ممن يصنفون كـ»مسامر الميدة» مقبلون على التقاعد خلال سنة 2015 بعد أن طالهم الإعفاء من رئاسة مديريات جهوية.

http://www.devanture.net/ar/news.php?id=229841

الحكومة تمرر مشروعها الخاص بالخادمات وتحدد السن في 16 سنة

صوت أعضاء لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان في مجلس المستشارين الثلاثاء الماضي، على المشروع الخاص بالسن القانوني للتشغيل بالبيوت. إذ أجاز أعضاء اللجنة المقترح الحكومي الذي حدد السن في 16 سنة، وهو الموقف الذي عارضته المعارضة التي اقترحت أن يكون السن محدداً في 18 سنة، حيث أكدت مصادر جريدة »الاتحاد الاشتراكي«، إن المعارضة خولت البرلمانية الاتحادية بالغرفة الثانية زبيدة بوعياد للتدخل باسم فرق المعارضة قبل أن تضيف هذه المصادر، تراجع أحد فرق المعارضة الذي صوت مع المقترح الحكومي المحدد في سن 16 سنة.

وفي تصريح للجريدة، أوضحت زبيدة بوعياد أن اقتراح 18 سنة يأتي كموقف حقوقي وإنساني ومبدئي، مشيرة إلى أن الفريق الاشتراكي مافتىء يدافع عن هذا المبدأ، انطلاقاً من مرجعيته الحقوقية حماية للقاصرين ولكرامتهم.

وأكدت بوعياد أن هناك العديد من المواد التي تم تعديلها، سواء في ما يخص النسبة التكميلية للأجر العيني الذي أصبح ملزماً ليكون كاتفاق بين الطرفين، وكذلك الحد الأدنى للأجر الذي لن ينقص عن نصف الحد الأدنى للأجر المعمول به في القطاع الفلاحي، وكذلك تعديلات أخرى تتعلق بمضامين التعاقد لحفظ كرامة العمال والعاملات المنزليين، وتمكين خادمات البيوت من حقوق الرضاعة والعطلة الأسبوعية والسنوية، كل ذلك يجب أن يكون باتفاق مع المشغل عبر عقدة.

وشددت التعديلات التي تم تضمينها للمشروع القانوني على التوقيع الإجباري على عقد العمل، مع مرحلة تجريبية مدتها 8 أيام وتوفر شهادة طبية تؤكد صحة المشغل أو المشغلة. وعلمت الجريدة أن المشروع عرض أمس الأربعاء بمجلس النواب لمناقشته.

وكان الائتلاف الجمعوي قد سبق له أن استنكر تحديد السن، كما جاءت به الحكومة، ورأى في ذلك، أنه يخالف **رأي المجلس الوطني لحقوق الإنسان** والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. إذ أن هناك الآلاف من القاصرات هن ضحايا الاستغلال في العمل المنزلي، كما أن وضعية بعض القاصرات تتناقض والالتزامات المغربية.

من جانبها، شجبت فيدرالية الرابطة الديمقراطية لحقوق المرأة الاحتفاظ بالسن الأدنى في 16 سنة، ووصفت ذلك باستمرار العبودية المقنعة لهاته الفئات في فضاء بعيد عن متناول آليات الرقابة والوسائل المناسبة للقيام بذلك. كما ذكرت أنها تقدمت بمذكرة تتضمن بالتحديد ضرورة رفع السن الأدنى للتشغيل المنزلي إلى 18 سنة.

وطالبت الفدرالية البرلمانيين بالغرفتين بإقناع أحزابهم السياسية، وحشدهم لتحقيق هذا الهدف قبل التصويت النهائي على المشروع.

http://www.maghress.com/alittihad/209969

Sept Marocains parmi les plus influents d'Afrique

Par H.M.

Mardi 6 janvier 2015 à 10h20

Réagir Classer PDF Imprimer

Share 2 Tweet 1 Share 2 Google + 1

Traduction

Fourni par Google ***Traduction***

Ali Haddad

Rien n'arrête le patron du groupe ETRHB : dans un scénario à faire pâlir d'envie le jeune capitaine d'industrie de 49 ans, sans aucun concurrent, aucun vote contre et aucune abstention, est devenu le nouveau chef du FCE (Forum des chefs d'entreprise), le très influent syndicat patronal, après en avoir écarté Réda Hamiani. L'homme qui chuchote à l'oreille de Saïd Bouteflika et qui rafle les plus gros contrats de travaux publics, également à la tête d'un empire médiatique et d'un club de football algérois, a toujours su, depuis la fin des années 1990, cultiver les bonnes affinités au bon moment. Ceux qui le côtoient parient qu'il attend patiemment la fin des monopoles en Algérie et qu'il abordera 2015 avec des prises de participation à l'étranger.

Laïd Benamor

Algérien

Après le tunnel et les plus, l'industriel Laïd Benamor prouve, grâce à une boulimie industrielle montée à l'est d'Alger avec le français Mécoluem, d'incarner le meneur algérien – toujours en série de pole – de consensus de millions de bagarreurs. Sa nouvelle conquête de présidente de la Chambre algérienne de commerce et d'industrie et le dire qu'il forme avec Ali Haddad, fournit de lui une des personnalités économiques qui pèsent le plus sur la décision publique. Il est de tous les déplacements à l'étranger avec le Premier ministre. Laïd Benamor a pris, en 2014, une envergure telle que les investisseurs étrangers et les ministres de la relation bilatérale privilégiée avec la France font de lui un interlocuteur incontournable. Rien ne semble pouvoir arrêter l'ingénieur du 3e sponsor de l'équipe nationale de football, qui commence à exporter et se lance dans l'immobilier.

Issad Rebrab

Algérien

Le fondateur du conglomérat multimédi. Indélicat algérien Cevital a subi quelques revers en 2014 – un incendie a ravagé son usine Samsung-Sotelec, et il n'a remis du PCE – mais le bilan de l'année demeure plutôt positif pour le grand industriel algérien. Non seulement son conglomérat a poursuivi l'acquisition de l'entreprise française Pages Bernés, mais aussi, peu de temps après, il a obtenu l'autorisation de construire la plus grande concession du pays. Il s'intéresse de plus en plus à l'Afrique subsaharienne : Côte d'Ivoire, Éthiopie...

Ahmed Bouzguenda

Tunisien

Ahmed Bouzguenda codirige l'entreprise de BTP Bouzguenda Frères, cofondée par son père Mohamed et son oncle Abdelaziz, présente dans plusieurs pays africains. Il a été élu, en 2011, président de l'Instance arabe des chefs d'entreprise (IACE). Il représente, aujourd'hui, la nouvelle génération des entrepreneurs post-révolution qui cherchent à réinventer le modèle économique tunisien pour faire renoir copie d'entreprise et responsabilité sociétale.

Mohammed el Kettani

Marocain

PDG du groupe Attijariwafa bank, première banque de dépôt marocaine et 6e banque africaine, Mohamed el Kettani est au cœur du dispositif économique marocain. Après avoir gravi un à un les échelons de la banque, cet homme modeste cultive un credo : se concentrer sur le métier premier de la banque et développer les petits dépôts plutôt que de « prendre de l'argent de manière sophistiquée ». Sous sa direction, le groupe Attijariwafa a développé son assise géographique dans toutes les régions du Maroc, en Tunisie et dans 11 pays d'Afrique de l'Ouest et centrale, devenant une grande enseigne africaine.

Salwa Idrissi et Aziz Akhannouch

Marocain

Alami Lazraq

Marocain

Lionel Zinsou

Béninois

Directeur de la fondation franco-africaine Tor Growth, créée en 2014 à l'initiative du président français, Lionel Zinsou vise à promouvoir les entreprises des secteurs privé et public en France et en Afrique, et à tisser de nouveaux liens économiques avec le continent. Ce rôle consistant parfaitement à cet « afro-optimiste », comme il se définit lui-même. Expert économique, il est le PDG de PAI Partners. Lionel Zinsou a participé à la création du rapport « Afrique France : un partenariat pour l'avenir », qui révèle les nombreuses opportunités à saisir, et servira de référence aux futures relations économiques entre la France et l'Afrique.

Mustapha Terrab

Marocain

Jean-Baptiste Satchivi

Béninois

El Himma, El Yazami, El Kettani, les Akhannouch, Terrab et Lazraq font partie du classement du Magazine de l'Afrique.

« Pour piloter l'évolution de l'Afrique, des élites occupent les premières lignes : dirigeants, intellectuels, chefs d'entreprises, acteurs de la société civile… Ils façonnent le quotidien de cette Afrique en mutation », écrit le Magazine de l'Afrique, en guise d'introduction de sa sélection 2015 des 100 personnalités les plus influentes en Afrique. Cette sélection « traduit le pouvoir d'influence, en termes de prise de décision et de choix stratégiques, d'hommes et de femmes au cœur de cette dynamique du changement ».

Dans la catégorie politique, figurent deux Marocains : Fouad Ali El Himma et Driss El Yazami. Le premier, « conseiller politique, ami du roi, suscite régulièrement fantasme et spéculations. L'étendue de son influence reste un mystère savamment entretenu. Conseiller au cabinet royal, en charge de superviser les différents sujets d'ordre politique, il est le gardien des prérogatives du Palais et de son influence sur le jeu politique », écrit l'auteur de l'article.

Le second, président du Conseil national des droits de l'homme (CNDH), « se positionne en réformiste, pour les droits des migrants, l'application des garanties constitutionnelles et le respect de ces droits sur tout le territoire, Sahara inclus ».

Dans la rubrique business, figure Mohammed El Kettani, PDG du groupe Attijariwafa bank. Et pour cause, «sous sa direction, le groupe Attijariwafa bank a développé son assise géographique dans toutes les régions du Maroc, en Tunisie et dans 11 pays d'Afrique de l'Ouest et centrale, devenant une grande enseigne centrale ».

Dans la même rubrique, on trouve également Salwa Idrissi et Aziz Akhannouch. La présidente du groupe Aksal, « leader sur les franchises internationales de vêtements au Maroc, a placé son groupe en position de leader sur les produits de consommation de la classe moyenne aisée. Son luxueux Morocco Mall (…), est l'emblème de son ambition de faire de la capitale économique une destination pour le tourisme consumériste et de capter la clientèle aisée », estime le Magazine de l'Afrique, qui ajoute qu'elle est « l'épouse du patron du groupe Akwa, Aziz Akhannouch (…), par ailleurs ministre de l'Agriculture (…), qui participe aux déplacements du roi du Maroc en Afrique et invite régulièrement les chefs d'Etat et entrepreneurs africains au Salon de l'agriculture de Meknès, le Siam ».

Toujours dans la catégorie business, figure Mustapha Terrab, « parton de l'OCP depuis 2006 où il mène une transformation du premier groupe industriel marocain (...). Mustapha Terrab a gagné ses galons de grand patron et commis de l'Etat. Sous sa direction, le groupe s'implique énergiquement dans les investissements de recherche et en capital humain, à travers le plan OCP Skills et via la création d'une université d'excellence, l'université Mohammed VI Polytechnique, dans la région de Marrakech ».

Le PDG du groupe Alliance, Alami Lazraq, apparait lui aussi parmi les businessmen les plus influents du continent. Pour le magazine, Alami Lazraq « a su bénéficier des opportunités de la libéralisation des années 1990 et son groupe a pris de l'essor dans le logement social. Entré avec réussite à la bourse de Casablanca en 2008, Alliances entame dans le sillage d'Addoha, son concurrent marocain, la course vers le marché africain (...). Objectif affiché pour Lazraq : enregistrer 30% de son chiffre d'affaires en Afrique d'ici 2016 ».

Outre les catégories politique et business, le magazine répertorie les personnalités africaines les plus influentes dans les domaines associatif, religieux et culturel. Toutefois, aucun de nos compatriotes n'y apparaît.

Résultat concours Stand CNDH 2015

Résultat au concours pour le stand **CNDH 2015** au Salon international de l'édition et du livre de Casablanca
L'ensemble des membres du jury s'est réuni le lundi 5 janvier 2015, au siège du CNDH. Les propositions des candidats ont été évaluées en se basant sur les critères d'originalité et concept, de fonctionnalité et réponse au programme et de faisabilité technique. L'ensemble des membres du jury félicitent le projet lauréat. Le jury remercie également l'ensemble des candidats ayant répondu à l'appel des organisateurs et pour les efforts fournis. Une cérémonie de remise des prix aura lieu lors du salon.

Le 1er prix se voit décerné à Moulay Manni Echarif. Le 2eme prix est attribué à Iaalou Hamza, le 3ème prix Wadie Bennani et Mehdi Bennani.

Jury M. Driss EL YAZAMI (Président du Conseil National des Droits de l'Homme)- M. Abdelouahed Mountassir (Architecte – Président du Conseil National de l'Ordre des Architectes) M. Karim SBAI (Architecte – Président du Conseil Régional de l'Ordre des Architectes du Centre) – M. Khalid El Kasmi (Architecte – Vice Président du Conseil Régional de l'Ordre des Architectes du Centre)- M. Abderrahim KASSOU (Membre du Conseil National des Droits de l'Homme) – M. Younes AJARRAI (Conseiller auprès du Président du CNDH)- Mme Sophia SEBTI (Architecte – Présidente de l'association AnA) M. Driss KETTANI (Architecte – Vice Président de l'association AnA)- Mme Nadia Sabri (Historienne de l'Art)

http://metrecarre.org/resultat-concours-stand-cndh-2015/